عصام شلهوب

# الأمن الغذائي مهدّد والقطاع الزراعي هو الحلّ شلق: لإزالة عوائق قدرة المزارع على الإنتاج

**تشكل الزراعة في لبنان جزءا مهما من الاقتصاد الوطني، وهي تواجه تحديات كبيرة في مجال توفير الامن الغذائي للسكان. على الرغم من ان لبنان يمتلك مساحات خضراء واسعة ويحتوي على تنوع كبير في المحاصيل الزراعية، الا ان القطاع يعاني من مشاكل وصعوبات**

الاستاذ المشارك في الاقتصاد الزراعي في الجامعة الاميركية الدكتور علي شلق.

الاستاذ المشارك في الاقتصاد الزراعي في الجامعة الاميركية في بيروت الدكتور علي شلق شدد لـ"الامن العام" على ضرورة وضع تصور واضح للامن الغذائي، داعيا الى ازالة كل العوائق التي تحد من قدرة المزارع لتحسين الانتاج وتنميته.

**"الازمة الزراعية كبيرة جدا لكن لكل مشكلة حلا"**

■ اشار تقرير للبنك الدولي الى انخفاض في نسبة نمو الاقتصاد العالمي، ما هي انعكاسات هذا التراجع على الزراعة في لبنان وسط الازمة التي نعيش فيها؟

□ المسألة متشعبة وتتعلق بوجود او عدم وجود رؤية للخروج من المأزق. الطبقة السياسية الحالية لا تقوم بأي محاولة لانهاء الازمة التي تتفاقم. ان الوضع الذي كان سائدا قبل عام 2019 انعكس سلبا في جزء كبير منه على الواقع الزراعي. كما شكل تراجع قيمة العملة الوطنية عبئا على المزارع نتيجة زيادة تكاليف التشغيل والمستلزمات الزراعية بفعل ارتفاع الاسعار، مما اثر في قدرة القطاع الزراعي على التصدير .لا يمكن الاستفادة من الواقع الاقتصادي والمالي المضطرب، الا من خلال خطة زراعية شاملة تدعمها الحكومة في شكل كبير، لازالة كل العوائق التي تحد من قدرة المزارع على الاستجابة لفرص التصدير او الانتاج للسوق المحلية.

■ ما هي مرتكزات هذه الخطة؟

□ وضع تصور واضح للامن الغذائي ودعم الدولة للاستهلاك نظرا الى محدودية القدرة الشرائية للمستهلك، ودعم الانتاج والمزارعين بكل المجالات. من الضروري تمتين الترابط بين حلقات الانتاج في شكل يمنع على اي جهة تحقيق الربح على حساب الاخرين. هنا يأتي دور الدولة لدعم اسعار المستلزمات والمدخلات التي تؤثر على الانتاج. هناك قسم كبير من المزارعين العاجزين عن استعمال الادوية لمكافحة الافات والحشرات، في حين لا يحصل قسم آخر على الاسمدة الكافية لمزروعاتهم، فيما قسم ثالث لم يشتر المعدات الزراعية الحديثة اللازمة ، مما ينعكس على كلفة الانتاج نوعا وكما. كذلك، لا يجب اغفال اسعار الطاقة والمياه المرتفعة جدا.

■ هل يكفي ذلك لمواجهة الخطر المقبل؟

□ ما نتحدث عنه يسري على المدى القصير الضاغط لمواجهة ما هو آت. لكن على المدى البعيد، على وزارة الزراعة توسيع دورها واجراء دورات تدريب للمزارعين على وسائل بديلة لتلك التقليدية، اي التدريب والترشيد على كيفية استعمال المدخلات لتخفيف الكلفة من دون ان يؤثر على الانتاجية. فضلا عن اتباع جدول معين للحد من الفائض الزراعي حتى يكون التسويق ملائما للتصدير ومنع الافراط فيه لتأمين السوق المحلية تجنبا لرفع الاسعار، ووضع تصور كامل لمعرفة انواع الزراعات التي ستسوق داخليا، وتنظيم السلسلة التجارية للمنتجات التي ستصدّر الى الخارج. هذا الامر يحتاج الى ارشاد لتحسين نوعية الانتاج حتى يصبح قابلا للاستهلاك الداخلي وللتصدير.

■ الا يمر تحسين الانتاج بمكافحة الفساد الزراعي؟

□ انا ضد الرأي السائد بأن المشكلة هي مشكلة فساد بمعنى سرقة او مخالفة القوانين، علما ان الفساد الموجود في لبنان هو فساد في التركيبة ككل. يجب اعادة النظر بالقوانين واعادة صياغة الحوافز لتوجيه الاقتصاد لدعم المزارعين، خصوصا الصغار منهم، مع عدم الحاق الضرر بالتجار، وان يكون للمزارع الحق الاول ليتمكن من زيادة انتاجه بنوعية ممتازة.

■ ماذا عن ازمة مياه الري؟

□ مشكلة الري صعبة جدا وهي تتفاعل مع تغيرات المناخ. المطلوب خطة كبيرة لمياه الري خصوصا وان القطاع الزراعي سيتوسع حجمه لتلبية السوق المحلية والاستعاضة عن الاستيراد الزراعي. في ظل الازمة المتوقعة، يمكن ان تكون الحاجة اكبر للمياه. يجب العودة الى الزراعات التقليدية كالبقوليات التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من المياه، كما يجب اجراء ابحاث لطرق زراعية لا تعتمد كثيرا على مياه الري من خلال تطوير البذار التقليدية. من الضروري استرجاع بعض من تراثنا الذي يعتمد على زراعات اوصت بها المنظمة الدولية (ايكاردا) التي تعنى بزراعات المناطق النصف الجافة.

■ هل نحن امام ازمة يمكن حلها ام لا؟

□ الازمة الزراعية موجودة وكبيرة جدا، ولكل مشكلة حل والعمليات التقنية سهلة، لكن هل يمكن حلها سياسيا. لا ارى بوادر امل سياسية لحل مشكلة القطاع الزراعي الذي يعتبر في اسفل اولويات الطبقات الحاكمة، فالزراعة لا تتطلب استثمارات ضخمة.